مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (41) العدد (1) 2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (41) No. (1) 2019

"The Extent to which Presentation and Disclosure in the Financial Statements of Syrian Islamic Banks Harmonize with the Requirements of the Islamic Accounting Standard No.1"

A Case Study of Al-Sham Islamic Bank"

Faten Fawaz ALHraki*

(Received 13 / 12 / 2018. Accepted 24 / 2 / 2019)

□ ABSTRACT □

This study aimed to demonstrate the importance of accounting disclosure and to examine the extent to which AL- sham bank is committed to applying requirements of presentation and disclosure of Islamic banks.

The study followed the descriptive approach through the case study of AI-sham Islamic bank and study of what was disclosed by the bank and it"s compatibility with the requirements of Islamic accounting standard No.1.

Results of the research pointed out that the issued financial reports provided by Al-Sham Islamic bank committed to the rules of presentation and disclosure included into the Islamic accounting standard and that the bank did not prepare three financial statements as included in the completed set of financial statements that should be prepared in accordance with the Islamic accounting standard No.1.

The study recommended increasing the level of disclosure in its financial statements and adhering to the financial statements required by the standard. It also recommended the need to strengthen the capabilities of its employees, especially financial and accounting personnel.

Key Words: Islamic Banks- Islamic Accounting Standard No.1- the Presentation and Disclosure

*Master- Faculty of Economy- Damascus University-Syria

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (41) العدد (1) 2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (41) No. (1) 2019

مدى توافق العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية السورية مع متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1) دراسة حالة: بنك الشام الإسلامي

فاتن فواز الحراكي*

(تاريخ الإيداع 13 / 12 / 2018. قُبِل للنشر في 24 / 2 / 2019)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام بنك الشام الإسلامي بمتطلبات العرض والإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1)إضافة إلى التعرف على أوجه القصور والنقص في العرض والإفصاح لدى البنك بغية تطوير الإفصاح لديه بغرض خدمة مستخدمي القوائم المالية.

واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال دراسة حالة بنك الشام الإسلامي، ومن أهم نتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن التقارير المالية المنشورة من قبل بنك الشام الإسلامي قد راعت قواعد العرض والإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الإسلامي الخاص بالعرض والإفصاح، كما أن البنك لم يقم بإعداد ثلاثة من القوائم المالية الواجب إعدادها بموجب المعيار. وأوصت الدراسة ضرورة التزام البنك بنماذج القوائم المالية الواردة في الملحق (هـ) من ملحقات المعيار والتي وضعت لغرض إيضاح تطبيق بعض أحكام المعيار، كما أوصت بضرورة قيام المصارف الإسلامية السورية بتدعيم وتطوير قدرات العاملين لديها لاسيما القائمين على الأعمال المالية والمحاسبية وما يرتبط بهما، وذلك بشكل دائم من خلال اطلاعهم على أحدث التطورات والتغيرات في المعايير المحاسبية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية – معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1) – العرض والإفصاح

* ماجستير – قسم المحاسبة –كلية الاقتصاد –جامعة دمشق– سورية

مقدمة:

المحور الأول: الإطار العام للبحث

يعتبر عقد السبعينيات من القرن العشرين مرحلة تأسيس المصارف الإسلامية، أما عقد الثمانينيات فاعتبر عهد إثبات مكانة وجدارة تلك المصارف، ثم أخذت المصارف الإسلامية بعدها بالانتشار واتسعت رقعتها في العالم الإسلامي وفي الدول الغربية التي توجد بها جاليات إسلامية كبيرة [1].

ومع تطور نشاط المصارف الإسلامية واتساع رقعة نشاطها، ظهرت الحاجة إلى صياغة وتطوير معايير محاسبية بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبما يلائم البيئة التي تنشأ فيها تلك المؤسسات وينمي ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تصدر عنها وتشجعهم على الاستثمار والإيداع لديها والاستفادة من خدماتها [2].

وقد كان ذلك الدافع لنشأة العديد من الهيئات والمجالس والمجامع الخاصة بالمصارف الإسلامية مثل المجلس العام للبنوك الإسلامية (CIBAFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) حيث صدر عن الأخيرة العديد من المعايير المحاسبية الإسلامية التي وصل عددها إلى 27 معياراً حتى نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2018 منها المعيار رقم (1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والذي يعد مدخلاً للوصول إلى معلومات ملائمة تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة وبما يبعث الثقة في قدرة هذه المصارف على تحقيق أهداف المستثمرين والمتعاملين معها [3].

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تنوع الطرق والإجراءات والمعايير المتبعة لإعداد القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وعدم التزام المصارف بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى صعوبة اتخاذ مستخدمي القوائم المالية قرارات سليمة دون الاعتماد على معلومات مفصح عنها في القوائم والتقارير المالية.

ومن هذا المنطلق تتناول مشكلة البحث مدى توافق العرض والإفصاح في المصارف الإسلامية مع المتطلبات الواردة في معيار العرض والإفصاح رقم (1)، وبناءاً عليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلين التاليين:

1- ما مدى التزام بنك الشام الإسلامي بمتطلبات العرض والإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1).

2- ماهي أوجه القصور والنقص في العرض والإفصاح لدى بنك الشام الإسلامي.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من خلال:

1- بيان مدى التزام بنك الشام الإسلامي بمتطلبات العرض والإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1).

2- التعرف على أوجه القصور والنقص في العرض والإفصاح لدى بنك الشام الإسلامي بغية تطوير الإفصاح لدى البنك بغرض خدمة مستخدمي القوائم المالية.

أهداف البحث:

تسعى الباحثة من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- بيان أهمية الإفصاح المحاسبي في مساعدة مستخدمي القوائم والتقارير المالية لبنك الشام الإسلامي في اتخاذ قراراتهم.

2- دراسة مدى التزام بنك الشام الإسلامي بتطبيق متطلبات معيار العرض والإفصاح الخاص بالمصارف الإسلامية.

3- بيان أوجه القصور في القوائم المالية المنشورة لبنك الشام الإسلامي وعدم كفايتها وضرورة إعدادها وفق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (الرشوان، 2017) بعنوان [4] :

أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على البنوك الإسلامية.

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على توضيح أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على البنوك الإسلامية، وأثبتت نتائج الدراسة إدراك إدارة البنوك الإسلامية في فلسطين العمل وبكل جدية بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الإسلامية وأوصى البحث بضرورة الالتزام بشكل جدي من قبل البنوك الإسلامية بمتطلبات العرض والإفصاح العام للمحاسبة الإسلامية عند العرض والإفصاح لبنود القوائم المالية.

2- دراسة (الزمار، 2015) بعنوان [5] :

مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية.

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحديد مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بمعيار المحاسبة المالية الإسلامية رقم (1) "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية"، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن المصارف الإسلامية الفلسطينية تلتزم بمتطلبات معيار المحاسبة المالية الإسلامية رقم (1) إلى حد كبير، ولكنها لا تلتزم ببعض البنود الهامة من تلك المتطلبات مثل قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وقائمة مصادر واستخدامات صندوق القرض الحسن وقائمة مصادر واستخدامات صندوق الزكاة.

2- دراسة (محمد، منصور، 2015) بعنوان [6]:

تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار دور معيار العرض والافصاح العام للمصارف الإسلامية في زيادة كفاءة الافصاح المحاسبي للمصارف، وتوضيح أثر معيار العرض والافصاح العام على شمولية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في المصارف الإسلامية.

كما توصلت الدراسة إلى أن معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يؤدي إلى شفافية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف ودقة وشمولية الافصاح المحاسبي يؤدي إلى سلامة القوائم المالية للمصارف.

3- دراسة (الأمين، العليص، أنجرو، 2011) بعنوان [7]:

مدى التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1)

هدفت الدراسة لدراسة القوائم المالية التي يقوم بنشرها مصرف سورية الدولي الإسلامي لتقويم مدى التزام المصرف بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية الإسلامية رقم (1)، ومن أهم نتائج الدراسة أن التقرير المالي لمصرف الدراسة راعى متطلبات الإفصاح للمعيار محل الدراسة، وقدم إفصاحاً مقبولاً عن المعلومات المالية اللازمة لمستخدمي التقارير المالية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (EL-Halaby & Hussainey، 2016) بعنوان [8]:

Determinants of compliance with AAIOFI standards by Islamic Banks

محددات الامتثال لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من قبل المصارف الإسلامية.

هدفت الدراسة لاختبار محددات الامتثال لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAIOFI) من قبل المصارف الإسلامية، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن مستوى الامتثال لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1) هو 73%، كما أظهرت النتائج أن حجم وعمر قسم التدقيق الشرعي وعدم التأكد وحوكمة الشركات لهيئة الرقابة الشرعية مرتبطة بشكل كبير بمستويات الإفصاح.

2- دراسة (Sakib، 2015) بعنوان [9] :

Conformity Level of AAOIFI Accounting Standards by Six Islamic Banks of Bangladesh

مستوى الامتثال لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لست مصارف إسلامية في بنغلادش.

هدفت الدراسة لمعرفة مستوى امتثال المصارف الإسلامية في بنغلادش لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن هذه المصارف الستة تتفق مع المعايير المحاسبية الإسلامية بنسبة 53.79% في المتوسط عند إعداد البيانات المالية، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة مستوى الامتثال للمعايير المحاسبية الإسلامية لزيادة الثقة في صدق وعدالة القوائم المالية للمصارف الإسلامية ومطابقتها للشريعة الإسلامية.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها أول دراسة – على حد علم الباحثة– تناولت دراسة العرض والإفصاح في القوائم المالية لبنك الشام الإسلامي لمعرفة مدى تطابقها مع متطلبات العرض والإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الاسلامي رقم (1).

منهجية البحث :

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي واختارت فيه دراسة الحالة من خلال القيام بتجميع البيانات من المصادر المختلفة والاطلاع على الدراسات السابقة بهدف تحديد مشكلة البحث بوضوح وتكوين إطاره النظري، ومن ثم البحث بغرض التوصل لتقديم إجابات لمشكلة البحث المتمثلة في مدى التزام المصارف الإسلامية السورية بتطبيق معيار العرض والإفصاح في المصارف الإسلامية بما يؤثر على درجة الإفصاح المحاسبي، ومن ثم قامت الباحثة بدراسة حالة بنك الشام الإسلامي من خلال دراسة ما تم الإفصاح عنه من قبل البنك ومدى توافقه مع متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1).

حدود البحث:

- اقتصرت الدراسة على القوائم المالية لبنك الشام .
- **فترة الدراسة:** تمثلت بثلاث سنوات هي 2015، 2016، 2017.

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث.

أولاً: ماهية الإفصاح المحاسبي وأهميته.

مفهوم الإفصاح المحاسبي:

تعددت الدراسات التي تناولت تعريف الإفصاح المحاسبي، فعرفه البعض على أنه إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل [10].

أما البعض الآخر فقد عرفه على أنه مدى القدرة على بيان المعلومات الضرورية للمساهمين والمستثمرين والأطراف الأخرى بما يسمح لهم بمدى التنبؤ بمدى قدرة الشركة على زيادة أرباحها في المستقبل [11] .

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه عرض المعلومات الهامة والملائمة التي يمكن الاعتماد عليها عن الشركة في الوقت المناسب من خلال مجموعة من القوائم والتقارير المالية بما يجعل هذه القوائم غير مضللة لمستخدميها [12] .

ومن التعاريف السابقة ترى الباحثة أن مفهوم الإفصاح المحاسبي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعبير الصادق عن المعلومات الضرورية التي تعكس الواقع الفعلي للمنشأة وبما يمكن مستخدمي هذه المعلومات من اتخاذ القرار المناسب بما يخص المنشأة .

أنواع الإفصاح المحاسبي :

يمكن التمييز بين عدة أنواع للإفصاح المحاسبي، تختلف باختلاف كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها حتى تتحقق المنفعة المرجوة من هذه المعلومات بما يفي بمتطلبات مستخدمي هذه المعلومات :

1) الإفصاح الكامل: يشير هذا النوع من الإفصاح إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات. وهو لا يقتصر على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم [13].

2) الإفصاح الكافي: ويشير إلى الحد الأدنى الواجب إشهاره من المعلومات، كما يشير إلى مجموعة القوائم والتقارير المالية التي تحتوي على معلومات هامة وملائمة عن الشركة بما يحقق لمستخدمي هذه المعلومات الهدف منها وهو اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة [14].

3) الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن [15].

ويرى البعض إمكانية التمييز بين نوعين من الإفصاح هما: الإفصاح الاختياري والإجباري[16]، في حين يرى آخرون أن يتم تقسيم الإفصاح بصفة عامة إلى نوعين هما: الإفصاح المحاسبي (الوقائي) والإفصاح غير المحاسبي (التثقيفي) [17] .

ومما سبق وجدت الباحثة أن هناك تبايناً في تحديد المعنى الدقيق للإفصاح، ففي الوقت الذي تشترك فيه جميع هذه الأنواع بفكرة أساسية مفادها التعبير الصادق عن واقع المنشأة إلا أنها تتفاوت عند الموازنة بين التكلفة والمنفعة المرجوة من هذا الإفصاح الأمر الذي أبرز هذه الأنواع العدة للإفصاح.

ثانياً: متطلبات العرض والإفصاح في المصارف الإسلامية وفقاً لمعيار العرض والإفصاح في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

يعرف معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1) بالقوائم المالية التي يتعين على المصارف نشرها دورياً لتلبية الاحتياجات المشتركة لفئات مستخدمي التقارير المالية التي نصَّ عليها بيان المحاسبة المالية رقم (1) بشأن أهداف المحاسبة والتقارير المالية لتلك المصارف، كما يحدد هذا المعيار القواعد العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية للمصارف، ومتطلبات الإفصاح في تلك القوائم اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة والتقارير المالية في حدود آليات المحاسبة المالية [18].

ولتطبيق مبدأ إفصاح فعال في القوائم المالية للمصارف الإسلامية يجب على هذه المصارف الالتزام بمعيار العرض والإفصاح في المصارف الإسلامية وهو المعيار رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية [19].

ومما جاء في المعيار المذكور ما يلي:

1- تحديد المجموعة الكاملة للقوائم المالية المقارنة ومتطلبات عرضها (الشكل، الترقيم، الايضاحات) حيث تمثلت هذه القوائم المالية الواجب نشرها من قبل المصارف الإسلامية بما يلي [20]:

1- قائمة المركز المالي.

2- قائمة الدخل.

3- قائمة التدفقات النقدية .

4- قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة .

5- قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.

6- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات (إذا تولى المصرف مسؤولية جمع الزكاة كلياً أو جزئياً).

7- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض.

8- الإيضاحات حول القوائم المالية .

9- أية قوائم أو تقارير أو بيانات أخرى تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات الواردة في بيان الأهداف.

2- الإفصاح العام في القوائم المالية عما يلي[21]:

- الإفصاح الكافي في القوائم المالية عن جميع المعلومات الهامة.
- الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي وطرق تحويل الأرصدة بالعملات الأجنبية.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة(اختيار من بدائل مقبولة، سياسة إثبات الإيرادات والأرباح والخسائر ذات الأهمية، السياسة المعتمدة للتنضيض الحكمي).
- الإفصاح عن القيود الإشرافية الاستثنائية خاصة التي ترتب عليها الحد من حرية إدارة المصرف في اتخاذ القرارات.
- الإفصاح عن الكسب أو الإنفاق المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية إن وجد.
- الإفصاح عن تركز مخاطر موجودات المصرف .
- الإفصاح عن توزيع جميع الحسابات لدى المصرف حسب مدة استحقاقها.
- الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف حسب مدة استحقاقها أو المدة المتوقعة لتسييلها الفعلي.
- الافصاح عن الأرصدة التعويضية لدى الغير.
- الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية .
- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة وغير المثبتة في قائمة المركز المالي.
- الإفصاح عن أي ارتباطات مالية ملزمة لم تنفذ.
- الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي .
- الإفصاح عن موجودات المصرف المخصصة لأغراض محددة أو كضمانات.
- الإفصاح عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسائر بينه وبين أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها.
- الإفصاح عن الزكاة.
- الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة (طبيعة العلاقة، نوع العملية).
- الإفصاح عن التغيير في السياسة المحاسبية (مبرراته، أثره على صافي الدخل للفترة المالية الحالية وللفترات المالية المقارنة).

- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات المالية السابقة .

كما تناول المعيار البنود الواجب الإفصاح عنها في كل قائمة من القوائم المالية المطلوبة وفق هذا المعيار والبالغ عددها سبع قوائم. وقد قامت الباحثة بإعداد جدول يتضمن أهم الإفصاحات المطلوبة في كل قائمة من القوائم المطلوبة بموجب المعيار.

ومما سبق ومن خلال قيام الباحثة بمقارنة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار العرض والإفصاح المحاسبي الإسلامي مع أحكام الإفصاح الأخرى لاسيما منها معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ترى الباحثة عدم وجود اختلاف كبير في متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار عن معايير الإفصاح الأخرى، فيما عدا عدد القوائم المطلوبة استناداً لهذا المعيار وذلك نظراً للطبيعة الخاصة للمصارف الإسلامية والتي تميزها عن بقية المصارف التقليدية، وتتمثل هذه القوائم في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة، وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات، وقائمة مصادر واستخدامات صندوق القرض.

المحور الثالث: دراسة العرض والإفصاح المحاسبي في البيانات المالية لبنك الشام الإسلامي ومدى توافقها مع معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1).

مقدمة أو نبذة عن بنك الشام الإسلامي :

إن بنك الشام شركة مساهمة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م و) الصادر بتاريخ 2006/9/7 بموجب السجل التجاري رقم 14809 وبناءاً على القرار رقم (104/ل.أ) الصادر عن لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 2007/2/10، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية، والقانون رقم (28) لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشتركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 لعام 2002، وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم (29) لعام 2011 والأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

تأسس المصرف برأس مال قدره 5000000000 ل.س، موزع على 50000000سهم بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد، وقد بدأ المصرف بممارسة أنشطته في 27/آب/2007. وقد تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 2014/4/25 [22].

فترة الدراسة:

تتناول الدراسة بحث مدى توافق العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية السورية، مع متطلبات العرض والإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1)، لذلك تم تطبيق أداة الدراسة على القوائم المالية المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية خلال فترة السنوات الثلاث الماضية لبنك الشام الإسلامي، إذ أن هذه الفترة من وجهة نظر الباحثة مناسبة وكافية للوصول إلى نتائج واقعية ودقيقة ومناسبة للدراسة.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة على مصدرين أساسيين أثناء قيامها بإعداد هذا البحث :

1- المصادر الثانوية:

اعتمدت الباحثة على مصادر البيانات الثانوية المتمثلة بالتقارير السنوية لبنك الشام الإسلامي المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، إضافة إلى الكتب والأبحاث المنشورة والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث.

2- المصادر الأولية:

نظراً لعدم كفاية المصادر الثانوية في التوصل إلى نتائج مناسبة بشأن البحث، فقد قامت الباحثة بتصميم قائمة تحتوي على أهم المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1) الخاص بالعرض والإفصاح في المصارف الإسلامية، وقد تم تقسيم تلك المتطلبات إلى خمس فقرات تتضمن 50 بنداً موزعة كما يلي:

الفقرة الأولى: الأحكام العامة للمعيار. (تحتوي على 6 بنود).

الفقرة الثانية: الإفصاح العام في القوائم المالية. (تحتوي على 19 بند).

الفقرة الثالثة: العرض والإفصاح في كل قائمة وهي موزعة كما يلي:

أولاً: العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي (تحتوي على 6 بنود).

ثانياً: العرض والإفصاح في قائمة الدخل (تحتوي على 4 بنود).

ثالثاً: العرض والإفصاح في قائمة التدفقات النقدية (تحتوي على 5 بنود).

رابعاً: العرض والإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية (تحتوي على 5 بنود).

الفقرة الرابعة: الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية (تحتوي على 3 بنود).

الفقرة الخامسة: معالجة التغيرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة (تحتوي على بندين).

كما قامت الباحثة بإجراء عدد من المقابلات مع بعض مدراء المصرف والعاملين فيه لاسيما في إدارة الخزينة وإدارة الرقابة الشرعية، وذلك بغية الحصول على إجابات لبعض التساؤلات حول بعض المعلومات الواردة في القوائم المالية، إضافة لعرض نتائج البحث التي تم التوصل اليها بعد الانتهاء من إعداد القائمة المعدة من قبل الباحثة والحصول على تعليقاتهم حول هذه النتائج.

دراسة التقارير السنوية لبنك الشام الإسلامي اعتماداً على أداة الدراسة:

تعتبر الغاية الأساسية من إعداد ونشر القوائم المالية تزويد مستخدمي تلك القوائم بمعلومات تكون مفيدة لهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية [23] .

تقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية من خلال التقرير السنوي أو نصف السنوي أو الربع سنوي، ويحتوي التقرير بالعادة بالإضافة إلى القوائم المالية معلومات أخرى إضافية قد لا تتطلبها معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية الدولية، فقد يتضمن التقرير السنوي عرض دعائي للخدمات أو المنتجات التي تتعامل بها الشركة [24] .

من خلال الاطلاع على التقارير السنوية لبنك الشام للأعوام 2015، 2016، 2017 لاحظت الباحثة أن الإفصاح اقتصر على ما يلي:

1- بيان المركز المالي الموحد للسنة المالية والسنة السابقة.

2- بيان الدخل الموحد للسنة المالية والسنة السابقة.

3- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المالية والسنة السابقة.

4- بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد.

5- الإيضاحات .

و فيما يلي البنود التي تضمنتها القائمة المعدة من قبل الباحثة وذلك لاختبار مدى توافق العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لبنك الشام الإسلامي مع متطلبات العرض والإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1):

البيان	السنة			ملاحظات
	2015	2016	2017	
الفقرة الأولى: الأحكام العامة للمعيار				
1- المجموعة الكاملة للقوائم المالية:				
- قائمة المركز المالي	✓	✓	✓	
- قائمة الدخل	✓	✓	✓	
- قائمة التدفقات النقدية	✓	✓	✓	
- قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة	✓	✓	✓	
-قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة	☒	☒	☒	لا يوجد أي استثمارات مقيدة لدى المصرف خلال الأعوام الثلاثة
- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات	☒	☒	☒	لا يوجد تفويض للمصرف من قبل الجمعية العمومية بإخراج الزكاة عن المساهمين
- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض	☒	☒	☒	لم يقم المصرف بمنح أي قرض حسن خلال الأعوام الثلاثة
- الإيضاحات حول القوائم المالية	✓	✓	✓	
2- القوائم المالية المقارنة	✓	✓	✓	تم إعداد القوائم المالية الثلاثة الأولى بشكل مقارن مع الفترة السابقة
3- تقريب المبالغ المعروضة في القوائم المالية	✓	✓	✓	
4- شكل القوائم المالية وتبويبها والمصطلحات المستخدمة	✓	✓	✓	
5- ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات	✓	✓	✓	
6- الإيضاحات حول القوائم المالية	✓	✓	✓	بلغ عدد الإيضاحات 46 إيضاحاً في عامي 2015، 2016، وفي عام 2017 أصبح 47 إيضاحاً.
الفقرة الثانية: الإفصاح العام في القوائم المالية				
7- الإفصاح الكافي في القوائم المالية عن المعلومات الهامة	✓	✓	✓	
8- الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف	✓	✓	✓	

9-الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي	✓	✓	✓	
10- الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة	✓	✓	✓	
11- الإفصاح عن القيود الإشرافية الاستثنائية	✓	✓	✓	
12- الإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة	✓	✓	✓	
13- الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف	✓	✓	✓	
14- الإفصاح عن تركيز مصادر حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى	✓	✓	✓	
15- الإفصاح عن توزيع حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى لدى المصرف وفقاً لمدد استحقاقها	✓	✓	✓	
16- الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقاً لمدد استحقاقها أو المدد المتوقعة لتسييلها الفعلي	✓	✓	✓	
17- الإفصاح عن الأرصدة التعويضية لدى الغير	☒	☒	☒	لا يوجد لدى المصرف أي أرصدة تعويضية لدى الغير
18- الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية	✓	✓	✓	
19- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي	✓	✓	✓	
20- الإفصاح عن الارتباطات المالية المبرمة الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي	✓	✓	✓	
21- الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي	☒	☒	☒	لا يوجد أي أحداث هامة لاحقة لنهاية أي عام في السنوات الثلاث
22- الإفصاح عن موجودات المصرف المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة ضماناً لالتزامات المصرف	☒	☒	☒	لا يوجد في المصرف أي موجودات مخصصة لأغراض محددة
23- الإفصاح عن التغييرات المحاسبية	✓	✓	✓	
24- الإفصاح عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسارة بين أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها والمصرف بصفته مضارباً أو مديراً للاستثمارات سواء بالمشاركة بماله أم بدون المشاركة.	✓	✓	✓	

25- الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة	✓	✓	✓	
الفقرة الثالثة: العرض والإفصاح في كل قائمة				
أولاً: العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي				
26- الإفصاح عن تاريخ قائمة المركز المالي.	✓	✓	✓	
27- الإفصاح عن مبالغ المخصصات المحاسبية المكونة لتغطية الخسائر المتوقع تحقيقها.	✓	✓	✓	قام المصرف بالإفصاح عن ستة مخصصات قام المصرف بتشكيلها خلال الدورات المالية المدروسة
28- الإفصاح عن التكاليف التاريخية للموجودات أو القيم التاريخية للمطلوبات التي تظهر في قائمة المركز المالي بقيمتها النقدية المتوقع تحقيقها	✓	✓	✓	قام المصرف بالإفصاح عن التكاليف التاريخية للاستثمارات العقارية المقيمة بقيمة أقل من التكلفة التاريخية من قبل خبراء محلفين ومستقلين
29- الإفصاح عن تفاصيل حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	✓	✓	✓	
30- الإفصاح في القوائم المالية عن حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها وإظهارها في بند مستقل بعد المطلوبات وقبل حقوق أصحاب الملكية.	✓	✓	✓	
31- الإفصاح في القوائم المالية الموحدة عن حقوق الأقلية وإظهارها في بند مستقل في قائمة المركز المالي بين مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها وحقوق أصحاب الملكية.	✓	✓	✓	
ثانياً: العرض والإفصاح في قائمة الدخل				
32- الإفصاح عن وعاء الزكاة للمصرف إذا التزم المصرف بإخراجها نيابة عن جميع أصحاب حقوق الملكية.	✓	✓	✓	تناولت الإيضاحات أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الودائع والادخار) في حال توافر شروط وجوب الزكاة، وذلك لعدم وجود تفويض من الجمعية العمومية للمصرف بإخراج الزكاة بالنيابة عن المساهمين

33- الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة الدخل	✓	✓	✓	
34- الإفصاح عن طبيعة الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الأخرى ذات الأهمية النسبية.	✓	✓	✓	
35- الإفصاح عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمار حسب أنواعها.	✓	✓	✓	
ثالثاً: العرض والإفصاح في قائمة التدفقات النقدية				
36- الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية.	✓	✓	✓	
37- الإفصاح عن عناصر التدفقات النقدية من العمليات وعناصر التدفقات النقدية من الاستثمار، وعناصر التدفقات النقدية من التمويل إما في صلب القائمة أو الإيضاحات المتعلقة بها.	✓	✓	✓	
38- الإفصاح عن صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية، ومبلغ النقد في بداية ونهاية الفترة المالية.	✓	✓	✓	
39- الإفصاح عن العمليات التبادلية أو التحويلات غير التبادلية التي لا تتطلب دفع أو قبض النقد، مثل أسهم المنحة، أو اقتناء الموجودات مقابل إصدار حصص في حقوق الملكية أو تحمل التزام مقابل التزام آخر.	☒	☒	☒	لا يوجد لدى المصرف أي عمليات تبادلية خلال السنوات الثلاث
40- الإفصاح عن السياسة المحاسبية التي اتبعها المصرف في تحديد مكونات النقد وما في حكمه.	✓	✓	✓	
رابعاً: العرض والإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية				
41- الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية	✓	✓	✓	
42- الإفصاح عن استثمارات حقوق أصحاب الملكية خلال الفترة المالية.	✓	✓	✓	
43- الإفصاح عن صافي الدخل أو صافي الخسارة خلال الفترة المالية.	✓	✓	✓	
44- الإفصاح عن التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية.	☒	✓	✓	نتيجة عام 2015 كانت خسارة

45- الإفصاح عن الزيادة أو النقص في الاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية الأخرى خلال الفترة المالية.	✓	✓	✓	
الفقرة الرابعة: الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية				
46- الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية غير المعتادة وذلك بوصف التغيير ومبرراته.	✓	✓	✓	
47- الإفصاح عمَّا إذا كانت القوائم المالية المعروضة للفترات المالية السابقة قد تمَّ تعديلها نتيجة للتغيير في السياسة المحاسبية	✓	✓	✓	
48- الإفصاح عن تأثير التغيير في السياسة المحاسبية على نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الدخل أو الخسارة من الاستثمارات وعلى صافي الدخل أو صافي الخسارة للفترة المالية الحالية، ولكل فترة مالية سابقة تمَّ تعديلها نتيجة للتغيير في السياسة المحاسبية.	✓	✓	✓	
الفقرة الخامسة: معالجة التغيرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة (غير الروتينية)				
49- الإفصاح عن التغيرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة وذلك بوصف التغيير ومبرراته.	✓	✓	✓	بسؤال المدير المالي للمصرف ذكر بأنه لم يتم خلال الفترات المالية المدروسة إجراء أي التغيرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة
50- الإفصاح عن أثر التغيير على صافي الدخل للفترة الحالية.	✓	✓	✓	

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

من خلال الاستمارة المصممة من قبل الباحثة لدراسة مدى التزام بنك الشام بمتطلبات المعيار رقم (1)، إضافة لدراسة القوائم المالية لبنك الشام والإيضاحات المرفقة بها، يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة كما يلي:

1- التزم بنك الشام خلال سنوات الدراسة الثلاث بالأحكام العامة لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1)، لعل أهمها:

- القوائم المالية المقارنة.
- شكل القوائم المالية وتبويبها والمصطلحات المستخدمة.
- ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات.
- الإيضاحات حول القوائم المالية.

2- قام مصرف الدراسة خلال سنوات الدراسة الثلاث بنشر أربع قوائم مالية في تقريره السنوي هي بيان المركز المالي وبيان الدخل وبيان التدفقات النقدية وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، إضافة لكافة الإيضاحات المتعلقة بهذه القوائم الأربعة، وقد تم إعداد هذه القوائم جميعها استناداً لمتطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1).

3- لم يقم مصرف الدراسة بإعداد قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة، وقد تضمنت الإيضاحات في الفقرة (2) منها والخاصة بالسياسات المحاسبية تعريفاً للاستثمارات المقيدة على أنها (الموجودات بجميع أنواعها سواءاً أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوقاً استثمارياً، أم لم تأخذ بالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائمه المالية، حيث لا يحق للمصرف حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي نص عليها الاتفاق بين المصرف و أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، ولم تتضمن الإيضاحات أي توضيح للتغيرات في الاستثمارات المقيدة، وتم الاقتصار على تعريفها فقط، الأمر الذي يدلل على عدم وجود أي استثمارات مقيدة لدى المصرف، وبالتالي فإن ذلك يبرر عدم قيام المصرف بإعداد قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.

4- لم يقم مصرف الدراسة خلال سنوات الدراسة الثلاث بإعداد قائمة مصادر واستخدامات صندوق الزكاة والصدقات، إلا أنه قام بالإفصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بالقوائم التي لم يتم عرضها ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، حيث تضمن الإيضاح رقم (2) الخاص بالسياسات المحاسبية فقرة خاصة بالمعالجة الزكوية (إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الودائع والادخار) في حال توافر شروط وجوب الزكاة، وذلك لعدم وجود تفويض من الجمعية العمومية للمصرف بإخراج الزكاة عن المساهمين). وهذا هو مبرر عدم قيام المصرف بإعداد قائمة مصادر واستخدامات أموال الزكاة، وهذا يعتبر متوافقاً مع متطلبات المعيار رقم(1) الذي تطلب إعداد هذه القائمة إذا تولى المصرف مسؤولية جمع الزكاة كلياً أو جزئياً.

5- لم يقم مصرف الدراسة خلال سنوات الدراسة الثلاث بإعداد قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض نظراً لعدم قيامه بمنح أي قرض حسن خلال عام 2017 والسنوات التي سبقتها وهذا ما تبين للباحثة عند دراسة القوائم المالية في السنوات الثلاث. ولابد من الإشارة إلى أن القروض الحسنة هي قروض تتميز بها المصارف الإسلامية عن المصارف الأخرى، حيث تمنح هذه القروض للغير دون استلام أو تلقي أي فائدة عن هذه القروض.

6- وجدت الباحثة من خلال الزيارات الميدانية والمقابلات مع موظفي المصرف أن مستوى الاطلاع على معايير المحاسبة الاسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مقبول، الأمر الذي يتطلب من المصرف قيامه بتأهيل أكبر لموظفيه لجهة اطلاعهم على أحدث التغيرات في هذه المعايير على النحو الذي يضمن إعداد القوائم المالية بشكل أكثر شفافية وموضوعية.

7- يلتزم بنك الشام بمعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية عند إعداد قوائمه المالية وذلك وفق ما أوصت به الجهات الإشرافية على عمل المصرف لاسيما منها مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

8- يقوم بنك الشام بنشر قوائمه المالية على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الأمر الذي يسهل عملية المقارنة مع المعلومات الواردة بالقوائم المالية للمصارف الأخرى.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصي الباحثة بما يلي:

1- ضرورة التزام المصرف بنماذج القوائم المالية الواردة في الملحق (هـ) من ملحقات المعيار والتي وضعت لغرض إيضاح تطبيق بعض أحكام المعيار، وذلك بهدف توحيد إعداد القوائم المالية في المصارف الإسلامية وتسهيل عملية المقارنة بين هذه المصارف.

2- ضرورة قيام المصارف الإسلامية السورية بتدعيم وتطوير قدرات العاملين لديها لاسيما القائمين على الأعمال المالية والمحاسبية وما يرتبط بهما، وذلك بشكل دائم من خلال اطلاعهم على أحدث التطورات والتغيرات في المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن الهيئة العامة للمحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية لزيادة قدرتهم على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات المحاسبية.

المراجع:

1 عبدالله، خالد أمين، العمليات المصرفية الإسلامية، الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2011، ص 32- 33.

2 معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية. الطبعة الأولى، دار الميمان، السعودية، 2015، ص 13.

3 سمحان، حسين محمد، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الخامسة، دار المسيرة، الأردن، 2017، ص 57- 58.

4 الرشوان، عبدالرحمن محمد سليمان، أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على البنوك الإسلامية، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر، العدد 6، 2017.

5 الزمار، محمود علي حسن، مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

6 محمد، الإمام أحمد يوسف؛ منصور، فتح الرحمن الحسن، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، الجزء 2، 2015.

7 الأمين، ماهر؛ العليص، إبراهيم؛ أنجرو، إيمان، مدى التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33)، العدد (2)، 2011.

8- EL-Halaby, Sherif & Hussainey, Khaled, Determinants of compliance with AAIOFI standards by Islamic Banks, Vol. 9, iss 1, 2016

9- SAKIB, N. Conformity Level of AAOIFI Accounting Standards by Six Islamic Banks of Bangladesh, European Journal of Business and Management, Vol. 7, No. 3, 2015.

10 زيود، لطيف؛ الرضا، عقبة؛ لايقة، رولا، الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)، مجلة جامعة تشرين للدراسات سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (2)، 2006، ص 118 .

11 Hendriksen Eldon S ., et al, " Accounting Theory", Mc Graw Hill, 2004, p135,.

12 زلط، علاء عاشور عبدالله، دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الافصاح المحاسبي بالتطبيق على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2009، ص47.

13 أبو حمام، ماجد اسماعيل أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. رسالة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، 2009، ص 48.

14 زلط، علاء عاشور عبدالله، دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الافصاح المحاسبي بالتطبيق على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، مرجع سبق ذكره، ص47.

15 أبو حمام، ماجد اسماعيل أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 49.

16 الفولي، فايقة جابر حسن محمد، الاختلافات النسبية في درجة الافصاح الاختياري بين الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005، ص 14- 16.

17 البارودي، شريف محمد، الإفصاح المحاسبي وسوق الأوراق المالية، دراسات متقدمة- دور الإفصاح المحاسبي في صنع اتخاذ القرار للمتعاملين مع سوق الأوراق المالية. بدون ناشر، 2001، ص 108- 215.

18 معايير المحاسبة والمراجعة و الحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة و الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 154.

19 معايير المحاسبة والمراجعة و الحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة و الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 152.

20 معايير المحاسبة والمراجعة و الحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة و الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 155.

21 سمحان، حسين محمد، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 393– 394

22 تقارير بنك الشام للأعوام 2015، 2016، 2017 المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، دمشق، سورية.

23 أبو نصار، محمد؛ حميدات، جمعة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل، الأردن، 2016، ص 5.

24 أبو نصار، محمد؛ حميدات، جمعة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 19.